

بيان

جمهورية مصر العربية

أمام اجتماعات الشق الإنساني

للدورة الـ 75 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

(جنيف، 23 إلى 25 يونيو 2021)

السيد الرئيس،
السيدات والسادة رؤساء الوفود،
السيدات والسادة الحضور،

تشارك جمهورية مصر العربية المجتمع الدولي قلقة تجاه تصاعد الأزمات والكوارث الانسانية في العالم؛ خاصةً نتيجة الاضطرابات والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية (الجفاف/المجاعة/الفيضانات...); وهو الأمر الذي يعني ضرورة تقديم المزيد من المساعدات الانسانية في ظل ظروف أمنية وسياسية شديدة التعقيد؛ وبما يتطلب أيضاً تكثيف التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات الانسانية الضخمة.

وتحرص جمهورية مصر العربية على تبادل الخبرات والممارسات الوطنية الفُضلى مع الدول المُشاركة في هذه الاجتماعات في مجال تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني ونشر مبادئه على المستوى الوطني؛ وكذلك القواعد والإجراءات المتفق عليها في مجال العمل الإنساني.

فيما يتعلق بموضوع "الرعاية الصحية في وقت الكوفيد -19: أجندة عالمية للحماية"، تؤكد مصر دعمها الثابت لمختلف أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمكافحة وباء كوفيد- 19 والتصدي للتبعات السلبية للجائحة على المستوى الدولي، وتبذل الحكومة المصرية قصارى جهدها على المستوى الوطني لتأمين توافر اللقاح وإنتاجه لجميع المتواجدين على أراضيها، وتقدم المنظومة الصحية المصرية خدماتها في هذا الإطار للاجئين أسوة بالمواطنين دون تمييز.

كما تسعى مصر أيضاً لدعم الدول الافريقية لتلبية احتياجاتها هي الأخرى من اللقاح، وتؤكد في الصدد على ضرورة قيام المؤسسات والدول المانحة بالضلع بمسئولياتها في مساعدة الدول النامية على تلبية احتياجاتها من اللقاح، والعمل مع شركات الدواء المنتجة للقاح لتوفيره لجميع الدول بشكل عادل دون استثناء. وتجدر الإشارة إلى أن مصر قدمت كميات ملموسة من المساعدات الطبية على مدار عامي 2020 و 2021 لعدد من دول المنطقة، خاصة الدول التي تشهد نزاعات أو عمليات بناء سلام. وندعو في هذا الصدد المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته بدعم الدول الافريقية في ظل معاناة العديد منها من ضعف إمكانياتها الصحية، وأخذاً في الاعتبار تزايد الإصابات في القارة السمراء وما يمثله ذلك من تبعات إنسانية وضغوط اقتصادية واجتماعية إضافية على الحكومات الافريقية.

وتؤكد مصر في السياق على العلاقة المباشرة بين دعم جهود الدول في توفير الخدمات الطبية خلال الجائحة وبين قدرة هذه الدول على تقديم الخدمات اللازمة لحماية العديد من حقوق المواطنين وتوفير الضمانات اللازمة للفئات

الأكثر تأثراً وفي مقدمتها النساء والفتيات وكبار السن، مع إعادة التأكيد على ضرورة حماية العاملين في المجال الصحي وتعزيز قدرات الدول في بناء المنظومة الداخلية الصحية بما يسمح لها بتوفير الخدمات الصحية اللازمة سواء في وقت السلم أو خلال النزاعات المسلحة الدولية.

كما تثمن مصر في هذا الصدد الدور الذي لعبته المنظمات الإنسانية الدولية في مساندة الدول الأفريقية لمواجهة هذه الجائحة، من خلال تقديم خبراتها الصحية والفنية للأجهزة الوطنية المختصة، وكذلك توصيل المساعدات الإنسانية اللازمة. كما تود التشديد على ضرورة التضامن الدولي لمواجهة الآثار الإنسانية المدمرة، وغير المسبوقة الناتجة عن تفشي هذا الفيروس، على غرار تضاعف أعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء، وآثاره السلبية العديدة على المهاجرين واللاجئين وصعوبة نفاذهم إلى الخدمات الصحية اللازمة.

ونربط ما تقدم والعمل في مجال "الابتكار كوسيلة للتغيير: التكنولوجيا الجديدة والبيانات الإنسانية"، حيث لعب التطور التكنولوجي في مجال الأبحاث الطبية وتطوير إنتاج اللقاحات خلال السنوات السابقة للجائحة دوراً كبيراً في النجاح للوصول إلى عدة لقاحات لفيروس كورونا في وقت قياسي مقارنة بالمدد الزمنية التقليدية التي كان تتطلبها عملية إنتاج اللقاحات، إلا أننا نرى أن هذه التكنولوجيا لا تزال قاصرة على الدول المتقدمة، ويظل هناك قصوراً كبيراً في إتاحة هذه التكنولوجيا للدول النامية، الأمر الذي أثر سلباً على قدرة الدول النامية على توفير الأدوية واللقاحات لمواطنيها، وللحاق بركاب الدول المتقدمة في تصنيع وتوفير للقاح لمواطنيها بشكل عادل.

ونود التنويه في هذا الإطار إلى الدور المحوري الذي لعبته المنصات الرقمية خلال الجائحة في تيسير التفاعل الإنساني والتواصل ومواصلة العمل على المستويات الوطنية والدولية، وكذلك إتاحة البيانات والإحصاءات المطلوبة لوضع سياسات مشتركة للتعامل مع الجائحة وتبعاتها السلبية، إلا أن الاعتماد على تلك المنصات كبديل للتفاعل الشخصي أظهر من جانب آخر وجود فجوة رقمية بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بتوفر البنية التحتية (خدمات الكهرباء والانترنت على وجه الخصوص) والأجهزة اللازمة للتفاعل من خلالها، بما أثر بشكل كبير على قدرة هذه الدول في المشاركة بفاعلية في الحوار الدولي القائم حول هذه الجائحة.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالعمل الإنساني وتغير المناخ، تؤكد مصر موقفها القائم على أن التعامل مع حالات النزوح الداخلي الناتجة عن تغير المناخ والبيئة وتقديم الحلول الدائمة والمساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً يقع بالأساس على عاتق الدولة المعنية، وفقاً لقوانينها والتزاماتها الدولية والإقليمية، ولا بد أن تستند الحلول الدائمة للتعامل الفعال مع حالات النزوح الداخلي على ثلاث دعائم رئيسية، إنسانية وتنموية وسياسية، وهو ما أكدته مصر

خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي عام 2019، والذي تم إعلانه " عام اللاجئين والعائدين والأشخاص النازحين دولياً"، حيث تقدر اعداد النازحين داخلياً بالقارة الافريقية بنحو 15 مليون افريقي.

كما نود الإشارة إلى أن الأسباب الرئيسية للنزوح كوقوع الصراعات داخل الدول، وتفشي الإرهاب والعنف، التغيرات المناخية والبيئية، وانتشار التصحر والفقر والكوارث، تشير إلى أهمية دور القيادة السياسية الوطنية، والجهود الإقليمية والدولية لعلاجها، وكذلك محورية أنشطة حفظ وبناء السلام في تهيئة الظروف لملائمة لتسهيل عودة النازحين إلى منازلهم. وتدعو مصر في الصدد المجتمع الدولي للنظر في إنشاء مصادر تمويل إضافية لمساندة الدول المعنية المتضررة من موجات النزوح الداخلي، خاصة في أفريقيا، مثل النظر في إنشاء صندوق تمويل دولي، أو إطلاق نداء إنساني عالمي خاص بالنازحين داخلياً، ودعم المنظومة الأممية للأجهزة الأفريقية ذات الصلة مثل اللجنة المتخصصة المعنية بالهجرة واللاجئين والنازحين داخلياً.

وتنتهز مصر فرصة انعقاد هذه الاجتماعات الهامة للتأكيد على العلاقة المباشرة بين التغير المناخي وقدرة المجتمعات على الصمود، وتدعو الدول لتبني منهج مسئول في المشروعات ذات التأثير على الدول الأخرى، ومن بينها مشروعات السدود على الأنهار الدولية، وذلك بما يضمن عدم زيادة معدلات التصحر والجفاف قصير وبعيد المدى، وزيادة المؤثرات المناخية والبيئية السلبية.

السيدات والسادة،

تتمن مصر اختيار موضوع " القيادة واتخاذ القرار ومشاركة النساء والفتيات في السياق الإنساني" كموضوع للحدث رفيع المستوى الذي يعقد على هامش اجتماعات الشق الإنساني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتؤكد مصر على أهمية تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في تقديم المساعدة الإنسانية، ودمج هذا المنظور في جميع جهود الحد من مخاطر الكوارث، بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات وتعزيز أولوياتهم وقدراتهم على نحو شامل ومتسق، فضلاً عن احترام حقوقهم وحمايتهم، حيث أن النساء والفتيات في حالات الطوارئ الإنسانية يواجهن مخاطر شديدة تهدد سلامتهم وصحتهم ورفاههم.

وتدعو مصر للعمل المشترك من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مراحل الاستجابة للحالات الإنسانية، وأن تتخذ تدابير لضمان المشاركة الكاملة للنساء والفتيات، بما في ذوات الإعاقة والمسنات، في جميع مراحل صنع القرار، من أجل تحقيق جملة أمور منها الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وضمان تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة فعالة، وأن تراعي الاحتياجات ومواطن الضعف والقدرات المحددة للنساء والفتيات، مع

مراعاة العمر والإعاقة، في تصميم عمليات تقييم الاحتياجات وتنفيذ جميع البرامج، بما في ذلك السعي إلى ضمان توفير سبل الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات الطبية والقانونية والنفسية والاجتماعية، دونما تمييز.

كما تشدد مصر على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه النساء في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية، وتشجع على دعم قيادتهن ومشاركتهن الهادفة في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات الاستجابة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الشراكات وبناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية.

وقد كانت مصر أول دولة في العالم تصدر "ورقة سياسات حول الاستجابة السريعة لوضع المرأة أثناء تفشي كوفيد-19" لمتابعة تأثيرات الوباء على النساء والفتيات ووضع استجابة تراعي الفوارق بين الجنسين انطلاقاً من إدراكنا لما تمثله الجائحة من تهديد خطير يعمق التفاوتات الحالية ويقوض انجازات الدول نحو تحقيق التنمية المستدامة بما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء، والفتيات خاصة في مناطق النزاعات المسلحة وما بعد النزاع وأصدرت مصر حتى الآن وثيقتي متابعة **Policy Tracker** كأداة لمتابعة تنفيذ السياسات الواردة بالورقة. أما على المستوى الدولي، فقد قادت مصر مبادرة في الأمم المتحدة لطرح قرار أمام الجمعية العامة مع الجزائر والصين والمملكة العربية السعودية وزامبيا بشأن "تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير COVID-19 على النساء والفتيات"، بما في ذلك في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع، والذي تم اعتماده في ديسمبر 2020 لتصبح منطقتنا من أولى مناطق العالم لاعتماد سياسات خاصة بالنساء والفتيات في إطار مواجهة الجائحة.

وتدعو جمهورية مصر العربية إلى تجديد الالتزام السياسي والأخلاقي بمراعاة منظور المساواة بين الجنسين في تقديم المساعدة الإنسانية وضمان المرأة في جميع مراحل الاستجابة للحالات الإنسانية. فالمرأة هي العنصر الرئيسي في عملية تحول المجتمعات التي تعاني من أزمات إنسانية إلى مجتمعات صحية قادرة على المضي قدماً نحو تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة. وشكراً